

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧١

الاثنين، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/828)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعها بمهام رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديرنا للسفيرة بيرن ناسون وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/828)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كلود جوزيف، وزير خارجية هايتي.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة إيمانويلا دويون، المديرة التنفيذية لمؤسسة بوليسيتيه (Policité) الاستشارية لتعزيز السياسات الإنمائية الفعالة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/828 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم لمجلس الأمن مرة أخرى معلومات مستكملة عن المستجدات المتعلقة بالحالة في هايتي، التي تمر حاليا بواحدة من أكثر الفترات المحفوفة بالمخاطر في تاريخها الحديث.

وقد ضرب البلد، الذي يعاني بالفعل من الاغتيال المروع للرئيس جوفينيل مويز في ٧ تموز/يوليه، زلزال مدمر في ١٤ آب/أغسطس أثر على أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في شبه الجزيرة الجنوبية الغربية. وقد أدى هذان الحدثان إلى تأجيل الانتخابات الوطنية والمحلية التي طال انتظارها مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، أصبح انعدام الأمن متفشيا في بور - أو - برنس، مع تزايد عمليات الاختطاف مرة أخرى وبسط العصابات سيطرتها على مساحات واسعة من المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعادة آلاف المهاجرين بحثا عن ظروف معيشة أفضل في البلدان المجاورة إلى وطنهم. وبالنسبة لمعظم المراقبين، من الصعب تصور نهاية للأزمات التي لا تنتهي على ما يبدو في البلد، والتي دفعت قدرة الشعب الهايتي على الصمود إلى حافة الهاوية.

ومنذ توليه منصبه في ٢٠ تموز/يوليه، لم يدخر رئيس الوزراء أرييل هنري أي جهد للتوصل إلى اتفاق سياسي مع مختلف فصائل النظام السياسي الهايتي. وقد سعى، باعتماد نهج شامل للجميع وتوافقي، إلى تهيئة الحد الأدنى من الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، وبالتالي توجيه بلد في خضم أزمة حكم عميقة نحو الأداء الاعتيادي لمؤسساته الديمقراطية. وفي خطوة إيجابية، انضمت جهات فاعلة من مختلف الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المعارضة السابقة وجماعات الائتلاف الحاكم، لهذا الاتفاق في ١١ أيلول/سبتمبر. ويتناول الاتفاق المطالب الرئيسية التي أعرب عنها أصحاب المصلحة الوطنيون، مثل تشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد وإشراك المغتربين. كما يتوقع الاتفاق إجراء انتخابات في موعد أقصاه النصف الثاني من عام ٢٠٢٢.

ولا يسع المرء إلا أن يأمل في أن يواصل القادة السياسيون وقادة المجتمع المدني في هايتي العمل معا لإيجاد أرضية مشتركة حول

مشروع مشترك من شأنه أن يسهم في تعزيز مناخ أكثر هدوءا يمكن فيه اتخاذ إجراءات حاسمة وإجراء إصلاحات أساسية.

ومما لا شك فيه أن العديد من نقاط التقارب موجودة. فعلى سبيل المثال، هناك توافق كبير في الآراء على الصعيد الوطني بشأن الحاجة إلى إصلاح دستور عام ١٩٨٧، وهو ميثاق ينظر إليه على نطاق واسع على أنه يسهم عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي المتكرر. وينبغي أن يوفر مشروع الدستور الذي قدمته اللجنة الاستشارية المستقلة إلى رئيس الوزراء في ٨ أيلول/سبتمبر أساسا لإجراء المزيد من النقاش البناء والجامع بشأن سبل إعادة تشكيل النظام السياسي في هايتي.

وبالمثل، يجب أن تعطي السلطات الهايتية الأولوية لإعادة إرساء الأمن، ولا سيما في منطقة بور - أو - برنس الحضرية. فقد أدت زيادة كبيرة ومفاجئة في عنف العصابات إلى تشريد نحو ٠٠٠ ١٩ شخص من قطاعات سيتي - سوليه وكروا - دي - بوكيه ودلماس وحي مارتيسان في بور - أو - برنس. وكان للسيطرة التي تمارسها العصابات حول النقاط الاستراتيجية للدخول إلى العاصمة والخروج منها أثر ضار على اقتصاد هايتي وحركة الأشخاص والسلع. وقد سعت الشرطة الهايتية - تطبيقا لتوصيات فريق من أفرقة خبراء الشرطة التابعة للأمم المتحدة نُشر في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه بناء على طلب من الرئيس الراحل - إلى تحسين فعالية عملياتها في مكافحة العصابات باتباع نهج أكثر توازنا إزاء المنع والقمع، معتمدة على زيادة وجود الشرطة في المناطق التي تعاني من المشاكل وتحسين آلياتها لجمع المعلومات الاستخبارية. غير أن القوة المنهكة جدا وغير المزودة بما يكفي من موارد لن تتمكن لوحدها من كبح هذا الارتفاع المثير للقلق في الجريمة. ولن تتمكن مؤسسات هايتي الأمنية الرئيسية من تحقيق نتائج مستدامة ما لم يتم تعزيز قدراتها وإعادة الخدمات الحكومية إلى الأحياء الفقيرة التي تشكل مرتعا خصبا للعصابات المسلحة. ولذلك يجب على الحكومة - بالإضافة إلى مواصلة جهودها لإصلاح الشرطة بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين - أن تنفذ نهجا أكثر شمولية للتصدي لعنف العصابات، في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي التي وضعت بدعم من الأمم المتحدة وأقرت في ٥ تموز/يوليه.

وقد أدان المواطنون الهايتيون بالإجماع مقتل الرئيس مويز بطريقة بشعة، ودعوا إلى إجراء تحقيق شامل في اغتياله - تحقيق يراعي الأصول القانونية وسيادة القانون. ومن أجل البدء في وضع حد للإفلات من العقاب الذي طالما ساد في هايتي، ولكي تسود العدالة في هذه القضية وفي عدد من القضايا الرمزية الأخرى، ينبغي السماح للجهات القضائية الفاعلة بالعمل بشكل مستقل في بيئة هادئة، مع شعور بالاطمئنان إلى أنه ستتم حمايتها وهي تضطلع بالمهمة الحساسة المتمثلة في تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم ومقاضاتهم.

كما يواصل النظام القضائي الهايتي مواجهة التحدي الذي يشكله طول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة، الذي يتضرر منه ٨٢ في المائة من نزلاء السجون في البلد، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم. ويجب على السلطات الوطنية أن تضاعف جهودها لمعالجة هذه المسألة على وجه السرعة، بالتشاور الوثيق مع جميع الجهات القضائية المعنية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تستمر عملية مراجعة القانون الجنائي والقانون الإجرائي الجنائي الجديد إذ ستكون لهما أهمية حيوية، فور إصدارهما، في مكافحة الاحتجاز قبل المحاكمة ومواءمة القانون الهايتي مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

لقد أضاف زلزال ١٤ آب/أغسطس طبقة جديدة من التعقيد إلى الحالة الإنسانية المزرية أصلا. وفي مواجهة آخر كارثة حلت بالبلد، تكرر الأمم المتحدة تأكيد دعمها لحكومة هايتي وشعبها، وتحيي القيادة الوطنية النشطة وتنسيق الاستجابة بعد الكوارث والتعافي منها.

وحتى في الوقت الذي لا تزال تجري فيه عمليات الإغاثة، يجب تقديم دعم قوي للإنعاش المبكر واستعادة سبل العيش في المناطق المتضررة من الزلزال. إنه سباق مع الزمن لكفالة عودة الأطفال إلى المدارس وتدارك المزارعين موسم الزراعة المقبل وتمكن المشردين الذين يعيشون حاليا في مخيمات تشكّلت تلقائيا من العودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. ويجب أن نكفل ألا تصبح هايتي أزمة منسية. وأحث جميع الدول الأعضاء على الإسهام في النداء العاجل لتوفير ١٨٧,٣ مليون دولار، الذي أطلق في ٢٥ آب/أغسطس، للاستجابة

لاحتياجات المتضررين من الزلزال، وكذلك لخطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ بتوفير ٢٣٥,٦ مليون دولار، وكلاهما لم يتلق حاليا إلا مقدار ثلث التمويلات المطلوبة تقريبا. وعلاوة على ذلك، ستحتاج عملية إعادة الإعمار على المدى الطويل إلى المشاركة الكاملة لحكومة هايتي والمجتمع الدولي من أجل كفالة انتعاش أكثر مراعاة للبيئة ومرونة وشمولا.

وبالمثل، على الرغم من أن الأمم المتحدة والشركاء قد عملوا عن كثب مع حكومة هايتي لكفالة استجابتها الفعالة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، سيلزم تعاون أكبر للحفاظ على القدرات على إجراء الفحوص وتوسيع نطاقها، وللنهوض بالصحة العامة والتدابير الاجتماعية. إن زيادة إعطاء اللقاحات في الأسابيع والأشهر المقبلة - مع إعطاء حوالي ٦٠ ٠٠٠ لقاح فقط حتى الآن وتطعيم أقل من ١ في المائة من السكان الذين يمكن تطعيمهم في البلد - ستثبت أهميتها الحيوية لحماية هايتي وفئاتها السكانية الأضعف من كوفيد-١٩ وخطر السلالات المتحورة الأكثر عدوى.

إن الحالة التي تجد هايتي نفسها فيها حاليا لا يمكن وصفها إلا بالقاتمة. غير أن هنالك دلائل مشجعة لا تؤدي إلا إلى تثبيت قناعتي بأن مواطني هايتي يستطيعون التصدي، من خلال العمل العاجل والحازم والمتضافر، للتحديات الهيكلية العميقة والعجز في الحوكمة والتنمية الذي يغذي عدم الاستقرار وانعدام الأمن والاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار في بلدهم. ويجب على المجتمع الدولي بأسره، إلى جانب الأمم المتحدة، أن يواصل الوقوف بثبات إلى جانب شعب هايتي وحكومته في سعيهما إلى شق طريق نحو تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة لا لايم على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة دوبون.

السيدة دوبون (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر مجلس الأمن على إتاحة الوقت والفرصة لي لمناقشة الوضع الجاري في هايتي وعلى استعداده لسماع وجهات نظر المجتمع المدني.

تواجه هايتي أزمة متعددة الجوانب تتسم بتدهور الحالة الأمنية وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. فأكثر من ١٦٢ جماعة مسلحة تنشط في البلد وتسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي الوطنية. وتقع عمليات الاختطاف يوميا، وتقوم العصابات بارتكاب مذابح ضد المدنيين في المناطق المهمشة في بور - أو - برنس مثل لا سالين، من دون عقاب.

والأزمة السياسية المستمرة تزداد تفاقما. وليس هناك رئيس منذ اغتيال الرئيس السابق جوفينيل مويز في تموز/يوليو. ورئيس الوزراء بالنيابة، الذي لا يتمتع بشرعية شعبية تذكر، يحكم بمفرده. والبرلمان متوقف عن العمل منذ عام ٢٠٢٠. ولم يتم انتخاب أي مسؤول جديد بسبب عدم تنظيم انتخابات منذ عام ٢٠١٦، ولا يوجد من المسؤولين المنتخبين في البلد بأكمله سوى ١٠. والسلطة القضائية غير عاملة فعليا، حيث لا تعمل المحاكم إلا ثلاثة إلى أربعة أشهر في السنة.

وقد أدت ثلاث سنوات متتالية من النمو الاقتصادي السلبي إلى تركيع الاقتصاد الهايتي. ولا يتمكن للبلد من التصدي لأي كارثة من صنع الإنسان أو طبيعية. ونتيجة لذلك، يواجه آلاف الأشخاص الذين تشردوا داخليا بسبب نشاط العصابات أزمة إنسانية الآن.

ولا يوجد حكم قانوني ينظم الحالة السياسية الراهنة. والجهات الفاعلة السياسية منخرطة في الصراع من أجل السلطة، مما يجعل توافق الآراء أصعب.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أشاطركم بعض التوصيات التي أعتقد أنها تعكس تطلعات أغلبية شعب هايتي، بما في ذلك فيما يتعلق بولاية وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

إن الأمم المتحدة وهايتي يتشاطران تاريخا طويلا، وينبغي أن يستمر ذلك. ويتعين على خطط المنظمة لدعم هايتي أن تتماشى بشكل أفضل مع مصلحة ورؤية شعب هايتي المشتركتين. وينبغي ألا يحاول أي كيان التدخل في تلك المساعدة، وينبغي أن تكون الثقة في صميم التعاون.

لقد كانت الانتخابات دائما الحل المحدد لجميع الأزمات السياسية السابقة في هايتي. ويمكننا جميعا أن نعترف بالدور المحوري للانتخابات في الديمقراطية، ولكن الانتخابات لا تساعد الديمقراطية إلا إذا كانت حرة ونزيهة وتشاركية. ولا تتوفر الظروف لإجراء انتخابات نزيهة في هايتي اليوم بسبب ما نشهده من مستويات انعدام الأمن وعنف العصابات. ومن غير المرجح أيضا أن تكون الظروف متوفرة في فبراير/شباط ٢٠٢٢، وهو الموعد الجديد الذي أعلنه رئيس الوزراء بالنيابة هنري. وينبغي أن تجرى الانتخابات عندما يمكن أن تكون نزيهة، لا أن تُفرض بجداول زمنية عشوائية لا علاقة لها بالجالة في الميدان. كما ينبغي أيضا التخلي عن الاستفتاء الدستوري المقترح. فهو مثير للجدل إلى حد كبير ولن يؤدي إلا إلى زيادة انقسام البلد.

وفي الوقت الذي تواجه فيه هايتي فترة انتقالية حتمية، نحتاج إلى عملية شاملة قائمة على توافق الآراء ترسي الأساس لديمقراطية أقوى. ولاغتنام هذه الفرصة، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن أن يجرؤوا على الخروج عن طرقهم التقليدية للتدخل في هايتي. ولفترة طويلة جدا، أعطى المجتمع الدولي الأولوية للاستقرار القصير الأجل علىحساب الديمقراطية الحقيقية. واليوم نعيش العواقب في هايتي.

وفي المستقبل، ينبغي تقديم الدعم للمبادرات التي تقودها هايتي لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، والإشارة إلى قطيعة مع عادات الحكم الرهيبة في الماضي. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، اجتمعت مختلف قطاعات المجتمع المدني من خلال لجنة المجتمع المدني المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي، وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن خطة انتقالية. وهذا الجهد الشامل، الذي انضمت إليه أكثر من ٥٠٠ مجموعة من مجموعات المجتمع المدني وأكثر من ٥٠ حزبا سياسيا، يستحق الدعم. والهدف النهائي هو ضمان العودة إلى النظام الدستوري وسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالأمن، تحتاج هايتي إلى استعادة السلام وتفكيك العصابات وضمان الحماية لجميع المواطنين الهايتيين؛ ولكن ينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع عن إرسال قوات أو بعثات سلام إلى هايتي. وينبغي للمجتمع الدولي بدلا من ذلك أن يركز على تعزيز الشرطة ووحداتها من أجل أداء دورها.

ويحتاج النظام القضائي إلى الدعم والموارد لزيادة قدرته، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم المالية والاغتيالات. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع النظام القضائي لإرسال إشارة واضحة على إنهاء الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد بصورة حقيقية. كما ينبغي أيضا للدول الأعضاء التي تحول إليها الأموال بصورة غير مشروعة أن تفعل المزيد لمنع تلك التدفقات وتقديم المسؤولين عن الفساد إلى العدالة.

ولمعالجة أزمتنا الإنسانية، تحتاج هايتي إلى تمويل دولي كاف، وليس إلى فتات من المعونة الإنسانية التي لا تعمل إلا كضمادة مؤقتة. وينبغي توجيه التمويل إلى فئات المجتمع المدني المحلية المؤهلة والقادرة. وسيساعد ذلك على ضمان تقليل الهدر وزيادة المساءلة بشأن المعونة. ونحتاج أيضا إلى المشاريع التي تنطوي على إمكانية تحويل القطاعات، وليس إلى جهود مجزأة ومشاريع تجريبية جديدة.

وأخيرا، يجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بذل المزيد من الجهد للعمل مع المجتمع المدني. وللأسف، في ظل القيادة الحالية، كان هناك الكثير من التوتر والاستقطاب بين المجتمع المدني ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حيث يُنظر إلى البعثة على أنها انتقاء للفائزين السياسيين. وهذا لا يمكن إلا أن يضر بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الميدان. وينبغي أن يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع المجتمع المدني لتعزيز الحوار والإصلاحات والمساءلة والحد من عنف العصابات.

واليوم تواجه هايتي أصعب فترة منذ عقود؛ ولكنها أيضا فرصة للانفصال عن أنظمة الحكم القديمة المختلة والفساد والإفلات من العقاب. وهناك مناسبات قليلة كانت فيها فرصة البدء من جديد وبناء هايتي أقوى واضحة وضرورية كما هي اليوم. وآمل أن تعمل الأمم المتحدة مع شعب هايتي بينما نكافح من أجل تحقيق مستقبل أفضل. وتشمل التغييرات التي نريد أن نراها تغييرات في نهج شركائنا، ونحن بحاجة إلى تضامنهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة دويون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة أيرلندا على شهر ناجح ومثمر للغاية خلال فترة رئاستها. وأود أن أرحب بتولي كينيا الرئاسة. ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، خلال هذا الشهر. واسمحوا لي أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في هايتي. وتشيد الولايات المتحدة إشادة كبيرة بالعمل الذي قامت به هي وفريقها في ظل هذه الظروف الصعبة. وأود أيضا أن أشكر السيدة دويون على إحاطتها.

لقد كانت الأشهر القليلة الماضية شاقة على شعب هايتي. وواجهت المدن والبلدات تصاعد العنف، بما في ذلك عنف العصابات. ويعيش مئات الآلاف من الناس في هياكل مؤقتة، بعد أن أجبروا على الفرار من ديارهم، كما سمعنا للتو من الممثلة الخاصة لا ليم. وفي ٧ تموز/يوليه، علم شعب هايتي أن رئيسه قد اغتيل بوحشية. وفي آب/أغسطس، ضرب هايتي زلزال بقوة ٧,٢ درجة. وبعد ذلك، كما لو أن ذلك لم يكن كافيا، تعرض البلد لعاصفة استوائية. وهذا فقط في فترة شهرين. ولكن الهايتيين عانوا لعقود، فشعب هايتي يتعرض باستمرار للضربات وهو في حالة ضعف، مرارا وتكرارا.

وفي سياق الجهود الجارية للتوصل إلى اتفاق سياسي كخطوة أولى نحو استعادة الاستقرار والحالة الإنسانية المتردية التي يواجهها شعب هايتي، تحتاج هايتي الآن إلى دعم الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى. وبينما نتطلع إلى تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في وقت لاحق من هذا الشهر، يجب أن نبقي محنة شعب هايتي نصب أعيننا. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب للحالة في هايتي: المسار السياسي للمضي قدما، والتهديدات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

أولا، تدعم الولايات المتحدة عملية شاملة بقيادة هايتي ترسم طريقا نحو الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون حكومة هايتي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيون والقطاع الخاص والمغتربون من أجل مصلحة الشعب الهايتي للعودة إلى الحكم الديمقراطي. وينبغي للسلطات الحكومية أن تتخذ إجراء بسرعة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد، بما في ذلك القضاء المستقل والفعال. ونحث رئيس الوزراء هنري على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق سياسي بأوسع توافق ممكن في الآراء والمشاركة مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية. وستكون مساءلة مرتكبي عملية اغتيال الرئيس مويز خطوة هامة نحو توحيد البلد.

ثانيا، يستمر تدهور حالة حقوق الإنسان في هايتي. فقد واجه المدافعون عن حقوق الإنسان المزيد من الهجمات خلال فصل الصيف. ويتعين محاسبة المسؤولين عن مذابح بيل إير وسيتي سولاي ولاسالين. كما يتعين تقديم مرتكبي أعمال قتل الناشطة السياسية أنطوانيت دوكلير والصحفي دييغو تشارلز ورئيس نقابة المحامين في بور – أو – برنس مونفيريي دورفال، إلى العدالة. وفيما يتعلق بالأمن، تدعم الولايات المتحدة جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على أن تصبح قوة مسؤولة وموثوقة يمكنها تلبية احتياجات الأمن الداخلي لهايتي، بما في ذلك التصدي لعنف العصابات.

ثالثا وأخيرا، في أعقاب الزلزال، أفادت الأمم المتحدة أن حوالي ٠٠٠ ٦٥٠ شخص من سكان هايتي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ٤٤ مليون دولار لمساعدة المحتاجين. وتواصل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها، تقييم الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الزلزال والاستجابة لها.

ونحث الجميع على القيام بدورهم لمساعدة شعب هايتي، الذي عانى كثيرا. فلنكفل معا تلبية احتياجات وتطلعات شعب هايتي ولنبذل كل ما في وسعنا لمساعدة البلد على تعزيز الديمقراطية والازدهار والأمن لشعب هايتي.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*)**:** أود أن أعرب عن امتناني على الإحاطتين اللتين قدمت كل منهما السيدة

لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة إيمانويلا دويون، التي أشكرها على صراحتها والتزامها جانب الوضوح. وأشكر أيضا وزير خارجية هايتي، السيد كلود جوزيف، على حضوره هنا بيننا.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن ازدهار هايتي واستقرارها الاجتماعي والسياسي مسألة هامة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي. إن الاغتيال الشائن للرئيس جوفينيل مويز، والزلزال، ومرور العاصفة الاستوائية غريس كلها بلا شك تمثل تحديات أمام توطيد المؤسسات في هايتي. والأزمة سياسية وبيئية واجتماعية واقتصادية. وترى المكسيك أن من الحيوي تقديم مرتكبي اغتيال الرئيس مويز إلى العدالة وإجراء التحقيق بحياد مطلق.

والحالة الإنسانية في هايتي، كما سمعنا، تثير قلقا بالغا. واستجابة للزلزال الذي وقع في ١٤ آب/أغسطس ومرور العاصفة المدارية غريس، أرسل بلدي أكثر من ٢ ٠٠٠ طن من المؤن والأدوية وغيرها من الإمدادات الطبية، ونشر لواء طبيا يضم أكثر من ٣٠ أخصائيا في الرعاية الصحية إلى بيستل، في مقاطعة غراند أنسي. إن دعم المكسيك وتعاونها مع هايتي ينبع من التزام على أعلى مستوى، وهو يتماشى تماما مع تقاليدنا في التضامن مع المنطقة وصداقتنا مع شعب هايتي.

وبطبيعة الحال، من الواضح بشكل مؤسف أن التحديات الإنسانية الرئيسية لا تزال قائمة في هايتي. ونؤيد النداء الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمضاعفة الجهود لتلبية احتياجات أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى المساعدة. وعلاوة على ذلك، من دواعي القلق ملاحظة أن ما لا يقل عن ٧٥٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم نساء وأطفال، يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وننوه بأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لمشهد الكوارث الطبيعية قد نفذت الدروس المستفادة من زلزال عام ٢٠١٠. ومع ذلك، من الضروري زيادة تعزيز العنصر الجنساني في الاستجابة الإنسانية. ونحيط علما بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١١ أيلول/سبتمبر، الذي لم يؤخر الانتخابات فحسب، بل أدى أيضا، بالتالي، إلى تأخير حق شعب هايتي في انتخاب سلطاته. ومن الأهمية بمكان إجراء حوار جامع بين جميع الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، وبمشاركة المرأة للمضي قدما في العملية الديمقراطية في البلد.

وفي مواجهة هذه الحالة، يجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ألا يدخر جهدا في دعم تلك العملية، بغية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة. وتحتاج هايتي إلى حكومة تتمتع بولاية واضحة من شعبها.

وثمة مسألة أخرى بالغة الأهمية في هايتي تتطلب مزيدا من الاهتمام، وهي أثر الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أدى نشاط العصابات الإجرامية إلى تشريد ٢٠ ٠٠٠ شخص قسرا في بور – أو – برنس. ونتيجة لهذا ولأزمات مختلفة أشرت إليها، شهدت المكسيك وصول نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص من هايتي، وهم موجودون حاليا في شياباس. وهناك أكثر من ١٢ ٠٠٠ لاجئ، ويقدر أن هناك حوالي ٦٠ ٠٠٠ هايتي في جميع أنحاء كولومبيا وبنما، يسعى الكثير منهم إلى الذهاب إلى الولايات المتحدة.

وبالتالي، من الأهمية بمكان تنفيذ سياسات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر. وندعو على وجه الاستعجال إلى اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون إبطاء. ونقر بعمل منظمات مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ويصادف هذا الشهر مرور عامين على إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وهو أول بعثة سياسية خاصة تنشأ في سياق إصلاح ركيزة السلام والأمن برعاية الأمين العام. ويعترف بلدي بالتحديات متعددة الأبعاد التي تواجه هايتي، ويسعى تصميم مكتب رعاية البيئة في هايتي ذاته إلى معالجة العوامل الأساسية التي تقوض الاستقرار والحكم. ولهذا السبب تؤيد المكسيك ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطة هايتي في سياق مبادرة ”توحيد أداء الأمم المتحدة“.

ومع ذلك، فبدون مؤسسات متينة في هايتي، سيظل التقدم بعيد المنال. واليوم، تحتاج هايتي أكثر من أي وقت مضى إلى دعم الأمم

المتحدة والمجتمع الدولي. لقد حان الوقت لتجديد الدعم لشعب أظهر مرونة هائلة على الرغم من تكالب آفات متعددة عليه.

السيدة جيكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أضيف تهنئتي لأيرلندا على رئاستها الناجحة جدا في شهر أيلول/سبتمبر، وكينيا على توليها الرئاسة هذا الشهر. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على ما وافتنا به من معلومات مستوفاة مفيدة، وعلى كل أعمالها في هذا الوقت العصيب في هايتي.

وترحب المملكة المتحدة بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، لا سيما في جهوده الرامية إلى تيسير اتباع نهج موحد إزاء التحديات متعددة الأوجه في هايتي. وأشكر أيضا السيدة دويون على تشاطرها منظورها الهام من الميدان، وأرحب بحضور الوزير معنا اليوم.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التحديات السياسية والاجتماعية والإنسانية التي تواصل هايتي مواجهتها، وندرك تماما الأثر الذي يحدثه ذلك على سكان هايتي. لقد كان اغتيال الرئيس مويز عملا بغيضا، ولا نزال ندعو إلى تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة.

وتتعافى هايتي أيضا من الآثار البعيدة المدى للزلزال الذي وقع مؤخرا، والذي لم يعمل سوى على إضافة المزيد من الضغط والأعباء على كاهل الحكومة التي تعمل لتقديم الخدمات لشعبها. ونرحب بالاستجابة الدولية السريعة، وسنواصل التنسيق مع الشركاء لتقديم جهود الإغاثة، بما في ذلك من خلال دعمنا الأولي لهايتي الذي تبلغ قيمته ١,٣ مليون دولار، وهو ما يشكل إضافة إلى مساهمات المملكة المتحدة في صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصليب الأحمر.

كما دعمت سفينة البحرية الملكية RFA Wave Night أعمال الإغاثة الإنسانية للولايات المتحدة. ونحث المجتمع الدولي على دعم هايتي في هذا الوقت العصيب، ونشجع جميع الأطراف على العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة العاجلة إلى المحتاجين.

ولا يزال الجمود السياسي في هايتي مستمرا ومثيرا للقلق. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى إيجاد أرضية مشتركة لإيجاد سبيل لهايتي كي تجري انتخابات آمنة وناجحة، وتسعى لإحراز تقدم سياسي. وتشجع المملكة المتحدة جميع الأطراف الفاعلة على العمل بشكل بناء لدعم التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للشعب الهايتي.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان، ولا سيما الزيادة في عمليات الاختطاف والعنف المتصل بالعصابات. إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان يخاطرون بتقويض آفاق التقدم السياسي ويعرضون حياة أبناء هايتي للخطر في الوقت نفسه. ومما يثير القلق البالغ التقارير التي تفيد بنهب قوافل المعونة وهي في طريقها إلى المناطق المتضررة من الزلزال. ونرحب بمبادرة الأمم المتحدة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ودعم بناء السلام للمساعدة في التصدي للتحديات الأمنية، كما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام.

وأخيرا، ما زلنا نشعر أيضا بالانزعاج إزاء أوجه الضعف الشديد التي تواجه النساء والأطفال. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة شديدة في التهديدات لصحتهم ورفاههم الاقتصادي. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها التي قدمتها مؤخرا إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، التي قدمت نظرة ثاقبة عن الأثر غير المتناسب الذي أحدثته الأزمات المتعددة في هايتي على النساء والفتيات. وتشجع المملكة المتحدة جميع الأطراف الفاعلة على العمل بشكل بناء وتعاوني مع المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لإيجاد حلول للأسباب الجذرية لتلك الأزمات ودعم التنمية في هايتي.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتهنئة أيرلندا على رئاستها الممتازة خلال الشهر الماضي. وأرحب ترحيبا حارا بكينيا، وأتطلع بشدة إلى العمل معكم عن كثب، سيدي الرئيس.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها، وكذلك على تقرير الأمين العام (S/2021/828)، بما في ذلك التوصيات المحددة الواردة فيه، والتي نؤيدها. كما أتوجه بالشكر إلى السيدة إيمانويلا دويون على إحاطتها هنا اليوم. ونرحب بحضور وزير خارجية هايتي.

لقد أصبحت الحالة في هايتي أكثر إثارة للقلق مما كنا نتوقع في جلستنا السابقة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8799). وفي

تلك الجلسة، تكلمنا عن الانتخابات، والاستفتاء، وأهمية احترام حقوق الإنسان، والحاجة إلى بناء قدرة هايتي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والبيئية، وكلها مسائل أصبحت الآن في بؤرة الضوء.

وبينما نتكلم عن المناخ، نرحب بإدراج التأكيد في التقرير على أنه ينبغي لهايتي أن ”تعطي الأولوية، على المدى الطويل، للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ“ (S/2021/828، الفقرة ٦٠). ونتطلع إلى المزيد من هذا التحليل الذي يربط بين المناخ والأمن. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك النقطة المضيئة، نجتمع اليوم في جو قاتم عموما لهايتي، يتخلله اغتيال الرئيس، وزلزالا وما تلاه من عاصفة مدارية، واحتياجات إنسانية هائلة وحالة سياسية وأمنية مشحونة على نحو متزايد.

وفي أعقاب الزلزال، أرسلنا، نحن النرويج، عيادة طوارئ موسعة وفريقا طبيا كاملا للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية الملحة. وبينما سنواصل دعم هايتي، ندعو بقوة قادة هايتي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحل الأزمات المتعددة. وفي نهاية المطاف، سيعني ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة في بيئة تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على الدخول في حوار موضوعي والاستعداد لتلك الانتخابات الحاسمة الأهمية في أقرب وقت ممكن.

وتشعر النرويج بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن الهجمات الأخيرة على قوافل المساعدات الإنسانية تثير قلقا بالغا. ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. ولدينا قلق خاص إزاء حالة الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال، والاحتياجات الحيوية المتعلقة بحماية المرأة، بما في ذلك من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. كما أن زيادة المضايقات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني مدعاة أيضا للقلق. تلك جرائم خطيرة تعرض للخطر إمكانيات تحقيق السلام. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب. ونحث السلطات على كفالة محاسبة الجناة.

نحن نمر بلحظة حاسمة. يجب على جميع الأطراف الفاعلة في هايتي أن تدخل في حوار بعقول منفتحة وأن تستعيد الثقة في النظام السياسي والقضائي القائم على سيادة القانون. لقد استمعنا إلى نداءات من القيادات النسائية في المجتمع المدني من أجل زيادة التنسيق والعمليات السياسية الشاملة للجميع. وفي مواجهة التشرذم المتزايد في المجتمع الهايتي، ندعو مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى العمل عن كثب مع جميع فئات المجتمع المدني لسد الفجوات السياسية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن النرويج تؤيد تأييدا كاملا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وعمله الجاري. يجب أن تستخدم الأزمة الحالية كنقطة تحول لهايتي وشعبها. ويتعين على مجلس الأمن أن يشارك معا بشكل بناء وأن يجدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدون إبطاء. نحن نتفهم التعقيدات والتحديات التي تواجه هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ولكن الآن ليس الوقت المناسب لتواني دعم المجلس. وأفضل فرصة للنجاح هي من خلال استجابة دولية قوية ومتسقة وتقديم الدعم لشعب هايتي.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أيرلندا على رئاستها الممتازة في شهر أيلول/سبتمبر. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لزملائنا الكينيين، ونؤمن بقيادتهم القديرة.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا ليم على إحاطتها الثاقبة وجميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي على عملهم الشاق في الميدان. وأود أيضا أن أشكر السيدة إيمانويلا دويون على المعلومات التي قدمتها بشأن آخر التطورات في هايتي. ونرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كلود جوزيف، وزير خارجية هايتي، في جلستنا اليوم.

ويساورنا القلق إزاء الصعوبات المتعددة الأوجه وعدم الاستقرار في هايتي. إن اغتيال الرئيس مويز في تموز/يوليه والزلزال المميت والعاصفة المدارية في آب/أغسطس، إلى جانب استمرار أعمال العنف

والاختطاف، زاد من تدهور الحالة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تزيد التطورات الأخيرة من شدة التحديات العديدة التي تواجه شعب هايتي. ونتيجة لذلك، تستمر الصعوبات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بلا هوادة. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية والانتخابية، نرحب بالاتفاق السياسي بين رئيس الوزراء وأكثر من ١٥٠ حزبا سياسيا ومنظمة من منظمات المجتمع المدني على إجراء الانتخابات التشريعية في موعد أقصاه عام ٢٠٢٢. لقد حان الوقت للتوصل إلى حل وسط وتوافق سياسي في الآراء بشأن الإصلاحات الدستورية والأوسع نطاقا.

ولذلك نحث جميع الأطراف ذات الصلة على تحديد المجالات ذات الأولوية، مع التركيز على طرائق وتوقيت الانتخابات المقبولة لدى جميع أصحاب المصلحة الهايتيين. كما نحث حكومة هايتي والأطراف ذات الصلة على تهيئة الظروف التي تمكن المرأة من المشاركة في الحياة السياسية. وينبغي ضمان تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في العملية الانتخابية.

وفي تلك العملية، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية العاجلة للموارد اللازمة لدعم إجراء تلك الانتخابات في بيئة يسودها السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بتهديدات العنف، نشعر بالقلق إزاء عدد من التهديدات والتحديات التي طال أمدها، وخاصة الزيادة الأخيرة في مستوى العنف المرتبط بالعصابات، والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات التي تستهدف المجتمعات المحلية في أجزاء من هايتي، والتي ندينها بشدة. ولا تزال النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة عرضة لخطر العنف والتهميش في الحياة السياسية للبلد.

وفي حين أن جهودها المستمرة للتصدي للجريمة جديرة بالثناء، فإننا نحث حكومة هايتي والسلطات المحلية على تعزيز إنفاذ القانون والنهوض بمسؤولياتها عن تفكيك العصابات والمنظمات الإجرامية.

وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لوقف العنف وتحسين حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، من الآثار السلبية للمأزق السياسي والركود الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. وندعو الشركاء الدوليين والإقليميين إلى مواصلة دعمهم لقوات الأمن الهايتية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات.

ثالثا، فيما يتعلق بالمصالحة، نؤكد مرة أخرى على أهمية الوحدة الوطنية لهايتي في طريقها قدما. وندعو السلطات الهايتية وجميع الأطراف المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية القصوى لمصالح شعبها وإظهار روح التفاهم والثقة المتبادلين للتغلب على الخلافات الحالية. ونعتقد أن هذا هو الطريق المجدي نحو إيجاد أرضية مشتركة وطريق سلمي للخروج من المأزق السياسي في هايتي.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. ونؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

ونهيب بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والبلدان المجاورة أن تعزز مساعدتها من أجل مساعدة هايتي على التغلب على الصعوبات الراهنة. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لشعب هايتي في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في البلد.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة أيرلندا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر. وأتقدم بدعمي الكامل لكينيا في رئاستها لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها الشاملة بشأن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والتطورات الأخيرة في البلد. وأشكر السيدة دويون أيضاً على إحاطتها، وأرحب بحضور وزير خارجية هايتي بيننا، معالي السيد كلود جوزيف.

لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدثين فاصلين – هما اغتيال الرئيس مويز في تموز/يوليه بصورة مروعة والزلزال المدمر الذي بلغت قوته ٧,٢ درجة، إلى جانب الإعصار الذي ضرب في آب/أغسطس، مما أثر سلباً على التقدم المحرز في مجال المعايير المرجعية. وقد ضاعفت تلك الأحداث المأساوية من التحديات التي تواجه هايتي وأبطأت الجهود الرامية إلى وضع دستور جديد وعقد انتخابات طال انتظارها.

وأمام الإدارة المؤقتة، بقيادة رئيس الوزراء هنري، مهام ضخمة. تشمل تلك المهام استعادة المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي وظيفتها والأمن وسيادة القانون. ويتعين على شركاء هايتي الإقليميين والمجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة دعم السلطات الهايتية في ساعة الحاجة هذه. وقد تمكنت الإدارة المؤقتة من إشراك الأحزاب السياسية وجماعات المعارضة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية والسياسية. وأشار رئيس الوزراء هنري إلى تلك الجهود في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وأكد من جديد الالتزام بإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول في أقرب وقت ممكن (انظر A/76/PV.14).

إن الاتفاق السياسي بشأن الحكم السلمي والفعال خلال الفترة الانتقالية الذي أبرمته الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المعارضة السابقة وجماعات الائتلاف الحاكم، في ١١ أيلول/سبتمبر مع رئيس الوزراء هو تطور جدير بالترحيب. ونرحّب أيضاً بالتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة. ونأمل أن تواصل جميع الجهات المعنية الهايتية المشاركة البناءة لإيجاد حلول شاملة للتحديات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك صياغة الدستور الجديد.

وينبغي اتخاذ القرارات بمشاركة جميع الجهات المعنية الهايتية، بالنظر إلى التدابير السياسية والأمنية اللازمة لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بصورة بناءة وهادفة. إن تحسين الحالة الأمنية أمر أساسي لاستعادة النظام المؤسسي وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، فإن إجراء تحقيقات شفافة في اغتيال الرئيس مويز وتقديم المتورطين إلى العدالة على وجه السرعة أمران يتسمان بأهمية قصوى. وتحتاج السلطات الهايتية أيضاً إلى الدعم من شركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإجراء إصلاح قطاع العدالة وبناء قدرات قطاع الأمن والشرطة لمكافحة خطر عنف العصابات.

وعلى الجبهة الاجتماعية والاقتصادية، نرحّب بالتقدم المستمر في تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام التي تشمل الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك بناء قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ بدء تنفيذ مشروع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من العصابات في حي لا سالين التابع لبور – أو – برنس.

لقد تسبب الزلزال والإعصار الأخيران في إلحاق أضرار جسيمة بالأرواح والممتلكات. ونلاحظ مع القلق الفجوة التمويلية التي تزيد على ١٥٠ مليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية ونأمل أن تستجيب البلدان المانحة بشكل إيجابي. ونؤيد أيضاً الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري لإنشاء قاعدة بيانات للتصدي للكوارث ذات مرجعية جغرافية، مما يوفر للبلد خرائط مفصلة متعددة المخاطر والقدرات على تحديثها.

وقد تحتاج هايتي إلى الدعم للتعجيل بتطعيم سكانها ضد مرض فيروس كورونا، لأن التأخير في التطعيمات سيؤدي إلى انتهاء صلاحية جرعات اللقاح التي وصلت بالفعل إلى هايتي. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنسق مع السلطات الهايتية وأن تساعدها في حملة التطعيم. تربط الهند علاقة طويلة الأمد مع هايتي وشعبها. وكانت الهند من ضمن البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي وقد أسهمت بثلاث وحدات شرطة مشكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وستظل الهند تقدم الدعم لشعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

وبالنيابة عن المجموعة، أود أن أهنئ أيرلندا على رئاستها المتميزة في أيلول/سبتمبر. كما نرحب ترحيباً حاراً بكينيا في هذا الدور ونتمنى لها كل النجاح. ونشكر أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة

هيلين لا لايم، والسيدة إيمانويلا دويون، المؤسسة والمديرة التنفيذية لشركة (بوليسيه Policité) الاستشارية لتعزيز السياسات الإنمائية الفعالة، على بيانيهما. ونرحب كذلك بمعالي السيد كلود جوزيف، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية هايتي.

أعربت مجموعة ٣+١ عن بالغ قلقها، في بياننا السابق الذي أدلينا به في ١٧ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8799)، إزاء الأزمات المتعددة الأوجه التي تواجه هايتي، وشددت على أن الدولة الكاريبية الشقيقة تحتاج إلى اهتمام عاجل ودعم محدد ومستمر من المجتمع الدولي. كما أكدنا على أن الجمود السياسي لا يمكن أن يستمر إذا كان لهايتي أن تحقق تطلعاتها إلى السلام والاستقرار والازدهار.

واليوم، تتطلب الحالة في هايتي اهتماماً مكثفاً من المجتمع الدولي لاستعادة بعض مظاهر الحياة الطبيعية. إن الهجوم الغادر على الديمقراطية في هايتي من خلال الاغتيال البغيض للرئيس مويز قد عقّد وضعاً يبعث أصلا على القلق، لا سيما على الجبهتين السياسية والأمنية. وهذا، إلى جانب الزلزال المدمر الذي وقع في ١٤ آب/أغسطس والعاصفة المدارية غريس، يجبر مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تعميق التضامن وتعزيز الشراكة وتوطيد التعاون مع هايتي. ونحث جميع سلطات إنفاذ القانون في هايتي على ألا تدخر جهداً لضمان تقديم مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة، ونوجه نداءنا للمجتمع الدولي كي يقدم المساعدة.

كما تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتقديم الملاحظات التالية:

ينبغي أن يتم فوراً إيقاف التدهور في الحالة السياسية، واستعادة الأمن بصورة كاملة، وينبغي أن تسود سيادة القانون. إننا على علم بمبادرات الحوار السياسي الجارية، لكننا نلاحظ الصعوبات التي تعترض سبيل انخراط الجهات صاحبة المصلحة والقوى السياسية في عملية حوار وطني شامل. والحل الوحيد للمأزق السياسي القائم هو من خلال عملية حوار وطني حقيقية وشاملة وواسعة النطاق يملك الهايتيون زمامها ويقودونها. ويجب أن يشمل ذلك المشاركة الكاملة للنساء والشباب وأن يكون مصحوباً أيضاً بعملية مصالحة وطنية.

ولذلك تدعو المجموعة جميع الجهات المعنية والقوى السياسية المتنافسة في هايتي إلى تنحية خلافاتها جانباً، وبناء الثقة، والاتحاد من أجل المصالح المشتركة لشعب هايتي، بما في ذلك المضي قدما نحو عملية انتخابية ديمقراطية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نكرر رأي الجماعة الكاريبية بشأن أهمية تهيئة الظروف التمكينية التي لا يمكن من دونها إجراء انتخابات شفافة أو شاملة للجميع أو آمنة. ونؤيد تأييداً كاملاً عرض الجماعة الكاريبية مساعيها الحميدة لتيسير التوصل إلى حل يملك الهايتيون زمامه ويقودونه للحالة الراهنة التي تظل مصدر قلق إقليمي كبير. ونشجع إخواننا وأخواتنا الهايتيين على الاستفادة إلى أقصى حد من الأدوات والوسائل المتاحة من خلال الجماعة الكاريبية للمساعدة في تلك العملية.

لقد كشف اغتيال الرئيس مويز عن أوجه القصور الأمنية. وبينما نعترف بالجهود المبذولة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز جهاز أمن الدولة، بما في ذلك من خلال مشاريع صندوق بناء السلام بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا يزال عنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني والاختطاف مستمراً بلا هوادة – مما يجسد أوجه القصور في التدابير القائمة لكفالة سلامة المواطنين. ولذلك نكرر دعوتنا إلى تقديم الدعم الدولي لتعزيز الجهاز الأمني للدولة.

وعلينا أن نوسع شبكتنا وأن نقدم دعمنا لحكومة هايتي ليشمل تدابير تتصدى للفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من وإلى البلد. فقد نتمكن، بهذه الطريقة، من التصدي للخطر المتزايد والمتطور باستمرار الذي تشكله العصابات المسلحة التي تزداد جرأة ويهدد شعب هايتي والدول المجاورة.

إن التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني مقلق للغاية. ولا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب، ويجب إجراء تحقيقات على وجه السرعة في القضايا ذات الدلالات الرمزية – مثل قضايا غراند رافين ولا سالين وبيل إير – وملاحقة الجناة. ومن المثير للقلق أن القضايا البارزة، بما في ذلك اغتيال مونفيريه دورفال وإيمانويل كونستان وأنطوانيت دوكلير، تظل بدون حل.

وإننا نقدر الاستجابة الفورية لجميع الشركاء الدوليين والوكالات الإنسانية للمساعدة في إيصال الدعم الإنساني. ونشيد بإطلاق النداء العاجل لجمع مبلغ ١٨٧،٣ مليون دولار لدعم أشد المجتمعات المحلية هشاشة، ونشجع الجهات المانحة الدولية على دعم تلك المبادرة، وزيادة المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية، الممولة حتى الآن بنسبة ٣٠ في المائة فقط.

ويتعين على مجموعة (A3+1) أن تعرب عن قلقها العميق بشأن الوضع المؤلم الذي يحيط بالترحيل اللاإنساني الواسع النطاق للهايتيين الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة. ويحدونا أملٌ وطيدٌ في الالتزام بأبسط الأعراف الإنسانية والقانون الدولي لحقوق الإنسان التزاما صارما، حتى في الأوقات التي تسعى فيها الدول إلى تأمين حدودها.

إن التحديات التي تواجه المهاجرين واللاجئين الهايتيين ما هي إلا تذكير صارخ بأن معالجة أسبابها الجذرية أمر بالغ الأهمية. ويدعونا ذلك إلى تكرار دعواتنا لتقديم تعويضات إلى هايتي. ومن الواضح أن إرث هايتي من التخلف لا يمكن فصله عن المظالم التاريخية التي تعرضت لها في معرض مناهضتها للرق وإعداد أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلهام العديد من معارك النضال من أجل التحرير.

وقد جدد قادتنا قبل أسابيع قليلة خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة التزامهم بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان – وهو إطار تاريخي مناهض للتمييز اعتمد قبل ٢٠ عاما. لقد حان الوقت لوضع برنامج العمل هذا موضع التنفيذ، بدءا بوضع مسألة التعويضات لضحايا تجارة الرقيق على رأس جدول الأعمال.

إن الحالة الراهنة تتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي للمساعدة في منع هايتي من الانزلاق إلى الهاوية. ويعاني المواطن العادي في هايتي من الإحباط بسبب عدم الاستقرار عبر أجهزة الدولة والسعي المضني من أجل توفير قوت يومه. إن الإعراب عن الإرهاق فيما يتعلق بالحالة في هايتي أمر غير مقبول على الإطلاق. بل يجب أن نظهر تضامنا أكبر مع هايتي وأن نتكاتف معها، بينما نتحمل مسؤولياتنا كمجتمع دولي، بما في ذلك من خلال الوحدة داخل المجلس.

وإذ احتفل الهايتيون بمضي أكثر من ٢٠٠ عام على استقلال دولتهم، يجب عليهم أيضا أن يتحملوا مسؤولياتهم بمواجهة تحدياتهم القائمة للتغلب على الأزمات الحالية من خلال الروح التي لا تقهر لأسلافهم، مثل دوتي بوكمان، وسيسيل فاتيمان، وجان جاك ديسالين، وتوسان لوفرتور، وماري جين لامارتينيير، وهنري كريستوف. إن الثورة الهايتية العظيمة والمنتصرة برهان لنا جميعا على أنه مهما بلغت صعوبة التحديات والمحن، فإن هايتي ستتغلب عليها.

وتقف تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر متضامنة مع هايتي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة هيلين لا لايم على إحاطتها بشأن الحالة الصعبة جدا في هايتي. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة دويون. ونرحب بمعالي السيد كلود جوزيف، وزير خارجية هايتي، في جلسة اليوم.

وللأسف، لا تزال التقارير المقلقة ترد في كل جلسة لمجلس الأمن بشأن هايتي. وفي الأشهر الثلاثة التي انقضت منذ نظرنا في التقرير السابق (S/2021/559)، عانت هايتي من هزة كبيرة أخرى. وتعترينا خيبة أمل كبيرة إزاء تكرار تأجيل السعي إلى حل طال انتظاره للأزمة السياسية الداخلية التي طال أمدها. وقد أسفر الفشل على مدى السنوات القليلة الماضية في بدء حوار فعال قائم على الاحترام المتبادل بين القوى السياسية الرئيسية عن حالة تتركز فيها أدوات الحكم في أيدي السلطة التنفيذية.

وكان من الممكن الحد من التوترات السياسية الداخلية من خلال هيئة تشريعية وقضائية فعالة، فضلاً عن وكالات إنفاذ القانون المهنية والمجهزة تجهيزا جيدا والممولة بشكل جيد. لكن ذلك لم يحدث في البلد. ونجم بالفعل عن انعدام الإرادة السياسية الكافية تأجيل الانتخابات البرلمانية اللازمة لبدء عملية الاستقرار لمدة ثلاث سنوات. ومن الواضح أن الحالة لن تشهد تسوية في المستقبل القريب.

وتسبب غياب الحكم المستقر، اللازم لحل المشاكل اليومية بشكل فعال، في تصاعد أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية

التي تواصل الاقتتال من أجل كسب مناطق النفوذ. ونتيجة لذلك، ظهر مزيج متقلب – من ضعف الحوكمة، وانهيار سيادة القانون، واستمرار عنف الجماعات التي ذكرتها. وتتفاقم معاناة الهايتيين العاديين بسبب الكوارث الطبيعية المتكررة.

وهناك ضرورة ملحة لمعالجة المسائل المشتركة بين جميع الدول، مثل مكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة عموما. غير أن المواطن العادي يساوره بالغ القلق إزاء الانعدام الصارخ للسلامة البدنية للسكان. لقد أقلقتنا المعلومات الواردة في تقرير للبنك الدولي يفيد بأنه في عام ٢٠٢١ سيعيش ٦٠ في المائة من الهايتيين تحت خط الفقر. وأوجد شلل الحكومة عقبات جسيمة أمام التعاون والمساعدة الدوليين. ونلاحظ الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في ظروف بالغة الصعوبة، بما في ذلك صندوق الأمين العام لبناء السلام، لدعم سلطات البلد في النهوض بالبرامج الحاسمة الأهمية للحد من العنف وتحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن الواضح أن الحالة المزرية في هذه الدولة الساحلية تتطلب دعما دوليا موحدا، من دول الجوار في المنطقة بالدرجة الأولى. وفي هذا الصدد، يستعصي علينا فهم قرار الإعادة القسرية إلى هايتي لمن جمعوا كل ما يملكون لمغادرة هايتي بحثا عن حياة أفضل لأطفالهم. وخطط إعادة ١٤ ألف شخص إلى هايتي، بالإضافة إلى ٨ آلاف من مواطني هايتي أعيدوا بالفعل، تبعث على القلق.

وخلال المناقشات التي دارت بشأن التقرير السابق في حزيران/يونيه، أعربنا جميعا عن أملنا في أن تساعد المؤشرات الأولية لعملية الحوار السياسي الهشة على الصعيد الوطني على تيسير الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجرائها. لكن انهارت جميع توقعاتنا المتفائلة في أعقاب الاغتيال البغيض للرئيس جوفينيل مويز في ٧ تموز /يوليه. وبغض النظر عمن هو المسؤول عن تلك الجريمة، فإن ضربة وجهت إلى جميع الهايتيين. ولهذا السبب، هناك حاجة ملحة إلى تحديد هوية مرتكبي تلك الجريمة المروعة ومحاسبتهم. ويشير تقرير الأمين العام (S/2021/828) إلى طلب المساعدة من الأمم المتحدة في إجراء تحقيق. وهناك حاجة مهمة لضمان استخدام جميع الوسائل المتاحة لمساعدة الشعب الهايتي في تلك العملية.

ومن الواضح أن الهايتيين أنفسهم هم الذين يتعين عليهم اتخاذ القرار بشأن كيفية تخليص البلد من الأزمة من خلال حوار واسع النطاق على الصعيد الوطني. ولذلك نرحب بالجهود المبذولة للسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين القوى الاجتماعية المتعارضة في البلد بشأن مسألة مستقبلها. وقد أحطنا علما بالاتفاق المبرم في ١١ أيلول/سبتمبر لإجراء الانتخابات بحلول عام ٢٠٢٢. ونحن مقتنعون بأن فرض أي حلول ملائمة على شعب هايتي من جانب جهات فاعلة خارجية أو خبراء خارجيين لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة.

وقد دعي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ورئيسته الممثلة الخاصة للأمين العام إلى تيسير إجراء حوار شامل بين الأطراف الهايتية. وتحتاج بور – أو – برنس إلى مساعدة دولية مسؤولة، والحالة الراهنة تفرض مسؤولية خاصة على وجود الأمم المتحدة في البلد.

وروسيا مستعدة لمواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة لهايتي، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. ومن أجل المساعدة في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، قدمنا أدوات طبية وجراحية في إطار جهد مشترك مع منظمة الصحة العالمية.

ونعتزم مواصلة تشجيع مجلس الأمن على القيام بدور بناء في تطبيع الحالة في هايتي، وتعزيز سيادة البلد واكتفائه الذاتي وتحسين حياة مواطنيه وأمنهم.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة لا ليم على إحاطتها. وأشكر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهما المتواصلة. وأشكر السيدة دويون أيضا على تشاطر آرائها بوضوح هذا الصباح. وفي هذه المرحلة، من المهم للغاية أن نستمع لمنظورات المجتمع المدني الهايتي.

وأود أيضا أن أنوه بحضور معالي السيد كلود جوزيف، وزير خارجية هايتي، في مجلس الأمن اليوم. وأرحب به ترحيبا حارا.

وأود أن أركز على ثلاث مسائل تمثل مصدر قلق بالغ لبلدي، أيرلندا، في هذا الوقت الحاسم.

أولا، كما نعلم جميعا وكما سبق أن قال كثيرون، فقد أدت الجائحة والكوارث الطبيعية مؤخرا إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية في هايتي، التي كانت كبيرة بالفعل. وترحب أيرلندا باستجابة هايتي الفعالة للزلزال الذي وقع في آب/أغسطس وما تلاه من عواصف. إن تلك الإجراءات التي اتخذت في الوقت المناسب، بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، قد لبّت احتياجات أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات الإنسانية ملحة للغاية. ومن الضروري أن تكون هناك استجابة قوية من المجتمع الدولي لتلك الأزمة. وقد ساهمت أيرلندا بالفعل بتمويل من شركائنا في المجال الإنساني. وسنواصل القيام بدورنا في دعم شعب هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولا تزال التحديات الإنسانية والإنمائية التي سبقت الجائحة والزلازل قائمة، وللأسف، في ازدياد. وتشمل تلك التحديات انعدام الأمن الغذائي الحاد، والتشريد الناجم عن عنف العصابات، وأعلى معدل لوفيات الأمهات في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني. إن أسس إيجاد حلول لتلك المسائل والعديد من المسائل الأخرى المثيرة للقلق، موجودة داخل هايتي؛ ولكن بدون تغيير هيكلي واستثمار مؤسسي، فإن تلك الأزمات العميقة في هايتي ستستمر.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. إن التغلب على التحديات التي تواجه هايتي يتطلب إحراز تقدم كبير نحو حل سياسي عن طريق التفاوض. وشعب هايتي يستحق مؤسسات ديمقراطية مستقرة يمكن التنبؤ بها وقادرة على أداء مهامها. لكن بالنظر لتأجيل الجدول الزمني للانتخابات مؤخرا، فإن تلك المنصة الأساسية التي يمكن استنادا إليها بناء الاستقرار والأمن في المستقبل، يتم إهمالها إلى حد كبير.

ونرحب بكل الجهود المبذولة لتحقيق اتفاق سياسي شامل وتوافقي في هايتي؛ ولكن لكي يكون ذلك ناجحا، يلزم وجود أوسع قاعدة ممكنة للمشاركة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية، ومشاركة نشطة من الشباب.

ويجب أن يحافظ أي إطار انتخابي في المستقبل، كحد أدنى، على الالتزام بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في البرلمان الهايتي، كما أبرز ذلك الأسبوع الماضي في أول فريق تقييم مستقل يركز على هايتي بشأن المرأة والسلام والأمن. ويسر أيرلندا أن تشارك المكسيك في رئاسة تلك المناقشة الهامة بشأن المشاركة السياسية للمرأة في هايتي. ولا يزال يتعين القيام بالمزيد.

ونشجع حكومة هايتي وجميع الجهات الفاعلة السياسية وأطراف المجتمع المدني على كفالة المساهمات الحاسمة للمرأة بوصفها ناشطة ومرشحة ومواطنة لها حقوق كاملة ومتساوية. وطوال تلك العملية، تظل سلامة وأمن جميع المشاركين في النظام السياسي والانتخابي أمرا حيويا.

ونقطتي الثالثة تتعلق بتدهور الحالة الأمنية. إن عنف العصابات وعمليات الاختطاف تحدث يوميا في هايتي، حيث تدفع مجتمعات محلية بأكملها إلى حد اليأس، وكما قالت السيدة لا ليم، "إلى حافة الهاوية". ويشكل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مصدر قلق بالغ.

إن التغيير والتنمية والتقدم في هايتي ستكون أمورا مستحيلة بدون كفالة السلامة والأمن الأساسيين لشعبها. ونرحب بالجهود المبذولة، بما في ذلك من جانب صندوق بناء السلام، الرامية إلى الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ونزع السلاح ومنع العنف الانتخابي.

غير أن أهم تغيير سيأتي من توفير الموارد الكافية – المالية والتقنية – للشرطة الوطنية الهايتية. إن تحديد أولويات موارد الشرطة على وجه السرعة سيؤدي إلى بناء قدرات الشعب الهايتي وإيجاد الثقة واستتباب الأمن. وسيكون الدعم الثابت من المجتمع الدولي حاسما لتيسير ذلك العمل.

ولا تزال أيرلندا تعتقد أن إيجاد حلول للأزمات المعقدة في هايتي يحتاج إلى مشاركة شعبها ودعمه. ومسؤولية المجتمع الدولي هي

الوقوف إلى جانب هايتي وتيسير الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء وطني شامل للجميع. وهذا يوفر طريقا واضحا نحو تلبية احتياجات الشعب الهايتي وكفالة حقوقه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل في تنفيذ ولايتكم. كما أتقدم بالتهنئة إلى أيرلندا على النجاح في إتمام رئاستها في أيلول/سبتمبر، وأشكر السفيرة بيرن ناسون وفريقها على عملهما.

وتشكر الصين الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها. فهي وزملاءها يعملون بلا كلل في حالة صعبة، ونود أن نشيد بهم. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدليت به ممثلة المجتمع المدني في هايتي.

وفي الأشهر الأربعة الماضية، شهدنا تقلبات سياسية مستمرة في هايتي. ولم تتحسن أزمتاها الأمنية والإنسانية على الإطلاق – بل ازدادتا استفحالا في. ونعرب عن عميق تعاطفنا جراء المحنة المأساوية للشعب الهايتي. ويجب على حكومة هايتي والقادة السياسيين أن يعملوا من أجل مصلحة شعب هايتي والبلد بالكف عن الدخول في صراع على السلطة، والوفاء بمسؤولياتهم بحسن نية، واتخاذ تدابير لوضع البلد على المسار الصحيح نحو التنمية.

أولا، يجب المضي قدما في عملية الانتقال السياسي على وجه الاستعجال. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء هنري توصل مؤخرا إلى اتفاق مع بعض الأحزاب بشأن الجدول الزمني للانتخابات والترتيبات السياسية قبل الانتخابات، فإن بعض جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في هايتي لديها آراء متباينة بشأن هذه المسائل. ولا يزال المعسكران منقسمين. إن التأجيل المتكرر للاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لن يؤدي إلا إلى زيادة أوجه عدم اليقين التي تكتنف الحالة السياسية في هايتي.

وندعو جميع الأطراف في هايتي إلى العمل بما يحقق مصالح البلد الفضلى وبروح التفاهم والتوافق المتبادلين، مع إبداء المرونة من أجل التحرك في نفس الاتجاه والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات ذات الصلة دون تأخير من خلال مشاورات سياسية واسعة النطاق لكفالة إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، لا يمكن ادخار أي جهد عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد الكوارث. لقد أدى الزلزال وما تلاه من عواصف مدارية في هايتي إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح وأضرار في الممتلكات.

هناك ٦٥٠ ألف شخص إضافي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الاستجابة الفعالة لنداء الأمم المتحدة الإنساني الطارئ، البالغ مجموعه نحو ١٨٧ مليون دولار، وتحث حكومة هايتي على العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة لضمان وصول الإمدادات إلى أشد الناس احتياجا ولمنع الهدر والاختلاس.

ثالثا، يجب أن نتصدى للعصابات الإجرامية تصديا مباشرا. العصابات في هايتي في حالة انفلات، وقادرة على فعل أي شيء. لقد تسببت أعمالها البشعة في إحداث الفوضى في المجتمع وشردت ١٩ ألف شخص منذ حزيران/يونيه فقط. ينبغي لحكومة هايتي أن تبني بفعالية قدرات قوة الشرطة لديها وأن تنفذ الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي دون إبطاء من أجل استئصال آفة عنف العصابات في أقرب وقت ممكن. ويتعين على الساسة أن ينأوا بأنفسهم عن أي مصالح مرتبطة بالعصابات. ويجب منع أي شخص له صلة بأنشطة العصابات من العمل السياسي والمناصب العامة.

وفي مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، لم يكن أمام العديد من أبناء هايتي اليائسين خيار سوى الفرار من ديارهم. وقد تم تقويض حقوقهم الأساسية بسبب معاملتهم غير العادلة في أراض أجنبية وإعادتهم الجماعية إلى وطنهم. إن الصين تشاطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القلق الذي أعربت عنه. ونأمل لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين الهايتيين وكرامتهم أن تحظى بالحماية الواجبة.

يلاحظ الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/828) أن جهود المعونة الدولية منذ عام ٢٠١٠، البالغ مجموعها حتى الآن نحو ١٤,٧ بليون دولار، لم تحقق النتائج المرجوة بعد. في مداولات المجلس السابقة، أكد الوفد الصيني مرارا وتكرارا أنه لا يوجد حل خارجي للملف الهايتي وأن الأمر متروك في نهاية المطاف لشعب هايتي نفسه لإخراج البلد من محنته الحالية. وقد ثبت أن نموذج المساعدة الخاص بالمجتمع الدولي منذ أمد طويل، والذي يمكن مقارنته بنقل الدم إلى هايتي وإمدادها بالأكسجين، هو نموذج غير فعال وغير مستدام بشكل ملحوظ. ينبغي تحسين وتعديل وجود المنظمة في هايتي.

نحن على استعداد للانضمام إلى بقية أعضاء المجلس في التصدي للعقبات المنهجية والهيكلية التي تعترض سبيل السلام والتنمية في هايتي والنظر في اعتماد نهج مبتكر لمساعدة هايتي على الخروج من محنتها. والصين مستعدة لإجراء مناقشات متعمقة مع جميع الأطراف بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بما في ذلك توقيت الولاية ومضمونها، وبشأن العلاقة بين عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل والجهود المقابلة له التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، فضلا عن العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومنظمة الدول الأمريكية، وذلك من أجل إيجاد طريقة مشتركة لمساعدة هايتي على أن تتجاوز الأزمة وتسلك المسار الصحيح.

وأخيرا، أود أن أشدد على أنه بغض النظر عما تقوم به الأمم المتحدة، فإن ما يهم أكثر هو أن تفكر جميع الأطراف السياسية في هايتي في المشاكل الراهنة وأن تتحمل حقا مسؤوليتها تجاه البلد وشعبه.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، والسيدة إيمانويلا دوبون على إحاطتيهما المفيدتين وعملهما القيم.

لقد كان هذا العام حافلا بالتحديات بالنسبة لهايتي – اغتيال الرئيس مويز، والزلزال المروع، والتأثير المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا. ونتيجة لذلك، تفاقمت الأزمة السياسية والإنسانية. إننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم على المسار السياسي. إن تدهور الحالة الأمنية سيؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في هايتي، كما يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة.

لقد حان الوقت للقادة السياسيين في هايتي أن يتحركوا وأن يعيدوا البلد إلى مساره. ونحيط علما بإعلان رئيس الوزراء أرييل هنري إجراء استفتاء لتعديل دستور البلد بحلول شباط/فبراير وإعلانه عن خطة لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في أوائل العام المقبل. هذا هو مفتاح التغلب على هذه الأزمة الطويلة الأمد.

ندعو سلطات هايتي إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. فمن الأهمية بمكان بناء الثقة وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة على تنحية خلافاتهم جانبا من أجل تحقيق نتيجة إيجابية وإيجاد حل للأزمة. ويلزم إجراء حوار شامل لدفع العملية السياسية قدما والتوصل إلى توافق وطني في الآراء.

وثمة عنصر هام آخر في استعادة الثقة هو تعزيز المساءلة وكفالة التحقيق بشكل سليم في جميع حالات العنف، بما في ذلك اغتيال الرئيس مويز. وفي هذا الصدد، لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. هذه الحالة هي نتيجة للأنشطة الإجرامية للعصابات المسلحة، والتي يتعين التصدي لها. إننا ندعو السلطات إلى التصدي للعنف وبذل المزيد من الجهود لوقف الأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات. ويجب اتخاذ تدابير لحماية أرواح المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين. ويتعين تعزيز قوات الشرطة حتى تتمكن من الاستجابة بفعالية أكبر وتوفير حماية أكبر لأبناء هايتي. ويجب منع أي تشريد آخر للسكان.

إننا نشجع الحكومة على دعم إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هايتي لضمان استمرار التعاون مع سلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان. فمن المهم الحفاظ على ما تم إنجازه بالفعل.

إن هايتي تستفيد من وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا القوي لأنشطة هذا المكتب

ولعمل الممثلة الخاصة. ونعتقد أن الجهود المشتركة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة يمكن أن تحقق الاستقرار والتنمية المستدامة للبلد.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أضم صوتي للآخرين في شكر أيرلندا على رئاستها الناجحة للغاية خلال شهر أيلول/سبتمبر، وأن أتقدم لكم بأطيب تمنياتي، سيدي الرئيس، لرئاسة ناجحة في تشرين الأول/أكتوبر.

كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم والسيدة دويون على إحاطتيهما، وأرحب بالسيد كلود جوزيف، وزير خارجية هايتي، في جلسة اليوم.

إن الفترة الانتقالية التي تبدأ الآن، بعد اغتيال الرئيس جوفينيل مويز، محفوفة بالمخاطر الشديدة. ولم ينعقد البرلمان منذ أكثر من عام ونصف العام. مؤسسات الدولة في حالة من الفوضى. الحوار وحده هو الذي يمكن أن يساعد هايتي على الخروج من هذه الأزمة.

ولذلك أدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى بناء توافق الآراء اللازم لإقامة حكومة شاملة للجميع وقادرة على تنظيم الانتخابات في مناخ سلمي. إن اتفاق ١١ أيلول/سبتمبر بين السلطة التنفيذية وبعض أحزاب المعارضة هو خطوة أولى نحو تحقيق هدف استعادة العمل الطبيعي لمؤسسات الدولة.

إن تجدد عنف العصابات يهدد جميع الهايتيين. عمليات الاختطاف وانتهاكات حقوق الإنسان في تزايد. وتعمل هذه العصابات مع إفلات تام من العقاب. ولذلك يجب على الحكومة أن تكرس مزيدا من الموارد للشرطة الوطنية الهايتية، التي يجب ألا تشوبها شائبة.

ويجب استكمال التحقيق في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز. يجب العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. إن الهايتيين يتوقعون أن تتحقق العدالة. وينطبق الشيء نفسه على مقتل مونفيرييه دورفال والمجازر التي وقعت في غراند رافين ولا سالين وبيل إير.

إن الفساد يقوض المؤسسات ويدمر ثقة السكان. وهناك ٤ ملايين هايتي يعيشون في فقر مدقع. وقد اجتاحت جائحة مرض فيروس كورونا البلد. ووزعت ٤٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاح؛ فيجب أن تستخدم الآن.

وفي مواجهة كل هذه التحديات، يجب أن تكون استعادة الأمن أولوية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية، يجب على الأمم المتحدة أن تدعم إصلاح الشرطة ونظام العدالة في الفترة الانتقالية المقبلة.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن عميق أسف فرنسا للخسائر التي أحدثها الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٤ آب/أغسطس. وقد عبأنا جهودنا لتقديم المساعدة إلى شعب هايتي عن طريق نقل ٧٢ طنا من شحنات المساعدة الإنسانية، وسنحافظ على التزامنا.

وأخيرا، أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي تقوم به الأمم المتحدة في هايتي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأكرر تأكيد دعمنا الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وولايته وتجديدها. وتقف فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية، إلى جانب هايتي لكفالة إنهاء هذه الأزمة التي تمس الحاجة إلى إنهائها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هايتي.

السيد جوزيف (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أشكر مجلس الأمن على دعوتي للمشاركة في هذه الإحاطة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، وبذلك، منحي فرصة لتبادل آراء وملاحظات حكومة هايتي فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/828)، الذي قدمته الممثلة الخاصة للتو.

وأعرب عن عميق تقدير وامتنان حكومة هايتي للأمين العام على التزامه تجاه هايتي وشعب هايتي، كما يتضح من تقريره الأخير، الذي يقدم سردا موضوعيا ومحايدا للأحداث الأخيرة في البلد. وقد أحاطت حكومة جمهورية هايتي علما بملاحظات التقرير وتوصياته ونظرت فيها بدقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر للممثلة الخاصة للأمين العام أحر تهاني على إحساسها بالمسؤولية وتصميمها الثابت والعمل المتميز الذي تقوم به على رأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

لقد أودى الزلزال الذي بلغت قوته ٧,٢ درجات بحياة أكثر من ٢ ٢٤٠ شخصا في المنطقة الجنوبية من هايتي، بمن فيهم الدكتور

عثمان توريه من جمهورية غينيا، الذي نترحم عليه ونحيي ذكراه. كما أسفر الزلزال كذلك عن إصابة ٧٠٠ ١٢ شخص، ناهيك عن أضرار مادية لا تحصى وتدمير هياكل أساسية عامة وخاصة. وبعد يومين فقط، شوهدت العواقب المدمرة بذات القدر التي أحدثتها العاصفة المدارية غريس في نفس المنطقة من البلد.

وجاءت كل هذه المشاكل المعقدة جدا إضافة إلى العواقب المدمرة لجائحة فيروس كورونا على بنيات هايتي الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبنيات التحتية للرعاية الصحية فيها. وفي مواجهة هذه المحنة، أظهر شعب هايتي شجاعة وقدرة على الصمود كبيرتين. وأود أن أعرب عن احترامي العميق له ولحكومة البلد.

إن الأحداث المؤسفة التي ذكرتها للتو لم تؤد سوى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية - السياسية التي ظلت جمهورية هايتي تعاني منها منذ أكثر من ثلاث سنوات، مما زاد من أوجه ضعفها وعرض تنميتها المستدامة للخطر، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وتدرك الحكومة التي أتشرف بتمثيلها أمام مجلس الأمن ذلك الأمر إدراكا تاما وهي ملتزمة تماما بتنفيذ توصيات التقرير - قدر الإمكان - بدعم مستمر، بطبيعة الحال، من أصدقائها وشركائها في المجتمع الدولي. كما تدرك الحكومة أيضا أهمية جميع التحديات التي يتعين مواجهتها وحجم العقبات التي تعوق تنمية الأمة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن مصممون على المضي قدما وإحراز تقدم بشأن الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين الحكم الديمقراطي ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون.

ولا بد لنا من أن نسعى، بطريقة استباقية، إلى توحيد الأسرة الهايتية لتحقيق تلك الأهداف. وقد كان لعقود من الاقتتال الداخلي والانقسامات غير المنتجة والكراهية والضغينة التي أعقبت نهاية دكتاتورية دوفالييه عواقب ضارة كثيرة، بما في ذلك تفتيت النسيج الاجتماعي للبلد وعدم استقرار سياسي مزمن وتفتيت الهياكل الاقتصادية وإفقار غالبية السكان وتفكيك الأعمال التجارية وهروب رؤوس الأموال وهجرة ذوي الكفاءات وتفاقم أوجه عدم المساواة. وفي أعقاب ذلك، حدث ما لا يمكن قبوله ولا يمكن إصلاحه في ليلة ٦-٧ تموز/يوليه: قتل رئيس منتخب ديمقراطيا في مسكنه الخاص وهو يشغل منصبه.

وبدون شك كرس السيد أرييل هنري نفسه منذ توليه منصبه كرئيس للوزراء، واضعا في اعتباره ضرورة كفالة الوحدة الوطنية، للبحث عن أوسع توافق ممكن في الآراء من أجل الإسهام في تطبيع الحياة السياسية في هايتي والأداء المنتظم للمؤسسات الديمقراطية. تلك هي الطريقة التي أبرم بها السيد هنري، بعد مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة في الطبقة السياسية والمجتمع المدني، اتفاقا سياسيا من أجل وضع حد لتلك الانقسامات بين الأشقاء، التي تؤجج عدم الاستقرار والعنف. وقد بدأت جهوده تؤتي أكلها بالتوقيع، في ١١ أيلول/سبتمبر، على الاتفاق السياسي لحكم سلمي وفعال خلال الفترة الانتقالية، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ منظمة من المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ويجب علينا أن نستفيد من ذلك الاتفاق لجعله الأساس لأوسع توافق ممكن في الآراء بغية تهيئة بيئة مواتية لتهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لتلك الغاية، من الحيوي كفالة روح التضحية بالنفس وتجاوز تحقيق الانتصارات لضمان أن تكون المصالح العليا للأمة في طليعة شواغلنا ودوافعنا.

وإنني فخور بأنني قدمت مثالا على إبداء التفاني في لحظة حاسمة من الحياة الوطنية، بالتنحي من دون أي إكراه من منصب رئيس الوزراء المؤقت، بعد أن قدمت إسهاما ملؤه الكرامة والعزة في استقرار الدولة والمجتمع في أعقاب القتل الشنيع للرئيس مويز، لإفساح المجال لرئيس الوزراء أرييل هنري وفقا لآخر رغبات الرئيس الراحل مويز.

وبتلك الروح من نكران الذات أدعو جميع الذين كانوا، مثلي، مقربين من الرئيس الراحل مويز إلى تيسير عمل حكومة بلدي، بدعم من شركائنا الدوليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وحتى المعارضين بقوة للرئيس مويز، في إطار اتفاق واسع النطاق بين الهايتيين باعتباره السبيل الوحيد لإنقاذ وطننا المشترك.

وبالتوازي مع ذلك المسار السياسي، الذي يمثل أولوية عليا لهايتي، تولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لتعزيز النظام القضائي الذي يجب أن يؤدي بما لا يدع مجالا للشك إلى استكمال التحقيق في مقتل الرئيس مويز حتى يتسنى تحقيق العدالة وفقا لرغبات أسرته وحلفائه والغالبية العظمى من الشعب الهايتي.

وقد أظهرت الأيام والأسابيع التي تلت وفاته، وسيظهر التاريخ بدوره، أن الرئيس مويز اغتيل بسبب أفكاره وأحلامه لشعب هايتي والتزامه بمستقبل يحتفي بجميع أطفال هايتي.

وقد ركز التقرير بوضوح على اغتيال الرئيس جوفينيل مويز، وهو حدث سياسي مأساوي أدى، بالاقتران مع أحداث أخرى كثيرة، إلى تفاقم الأزمة الهايتية المتعددة الأبعاد وزيادة أوجه عدم اليقين بشأن المستقبل السياسي للبلد واستقراره الحاسم.

وشدد الأمين العام على التدابير الأمنية التي اتخذتها الحكومة آنذاك، التي تتحمل المسؤولية السامية عن ضمان استمرار الدولة من أجل تفادي الفوضى التي يرى بعض المتشائمين أنها تلوح في الأفق أو يرغبون في رؤيتها. ولا بد من الاعتراف بأنه قد بذلت جهود لا حصر لها في الميدان لضمان إحراز التقدم في التحقيق في اغتيال الرئيس مويز.

بيد أن مواطن الضعف في النظام القضائي الهايتي، مقترنة بالطابع العابر للحدود الوطنية الواضح للجريمة، لم تساعد بأي حال من الأحوال عملية التحقيق وإتمامها، ناهيك عن ضمان إقامة العدل بشأن تلك الجريمة. ومع مراعاة ذلك، لا بد من التعاون القضائي لاستكمال التحقيق وتحديد هوية الجناة ومعاقبتهم. وقد قدمت هايتي هذا الطلب مرة أخرى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين (انظر A/76/PV.14). ونود أن يؤخذ ذلك الطلب في الاعتبار على النحو الواجب لكي نبعث برسالة واضحة مفادها أن نظامنا الدولي لا يتسامح مع هذه الأعمال.

وفي هذا السياق، لاحظت حكومة هايتي الشواغل التي أعرب عنها بشأن حالة حقوق الإنسان، التي ما فتئت تزداد سوءا، وفقا للأمين العام، بما في ذلك نتيجة للاشتباكات بين العصابات المسلحة والهجمات على السكان المدنيين. وعلى نحو عام، تود الحكومة أن تكرر تأكيد التزامها بضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، دون أي تمييز، وفقا لالتزاماتها وواجباتها بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان التي تعد جمهورية هايتي طرفا فيها.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن الجهود المبذولة لإصلاح نظام العدالة في هايتي استمرت على الرغم من المشاكل التي يواجهها القضاء نتيجة للأحداث المأساوية التي وقعت في البلد. وقد اتخذت خطوات إيجابية مثل قيام أعضاء المجلس الأعلى للقضاء مؤخرا بأداء اليمين وتولي مهامهم في هيئة المحكمة. وتبذل جهود لتحسين ظروف الاحتجاز في السجون، والحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وبالتالي تخفيف اكتظاظ السجون.

وأود أن أشير إلى الحالة المقلقة والصادمة لعشرات الآلاف من أبناء هايتي الذين يواصلون بانتظام الفرار من شواطئ هايتي بحثا عن حياة أفضل في أماكن أخرى هربا من الحقائق القاسية التي تتسم بها حالتهم. ومن المرجح أن جميع الحاضرين هنا شاهدوا في الأسابيع الأخيرة الصور المروعة للفظائع التي تعرض لها هؤلاء الرجال والنساء الهايتيين على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ولا بد لي من القول إنه لا أحد يقرر باستخفاف مغادرة هذا البلد الكاريبي الجميل بحثا عن حياة أفضل في مكان آخر، مُعرضا حياته وحياة أطفاله للخطر في كثير من الأحيان. وكل ما نطلبه هو معاملتهم بكرامة وإنسانية.

وهنا أرحب بمشاعر التضامن الفعال التي أظهرها المجتمع الأمريكي تجاه المهاجرين الهايتيين على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وتحيط حكومة هايتي علما بالأعذار المتكررة التي قدمتها السلطات الأمريكية لسوء المعاملة التي تعرض لها المهاجرون الهايتيون على الحدود، وتهنئ بحرارة الإدارة الأمريكية، ولا سيما الرئيس بايدن، على التدابير التصحيحية التي اتخذت.

وفي السياق نفسه، نعرب عن شكرنا العميق والصادق لدولة المكسيك الشقيقة على جهودها الرامية إلى تحقيق ودعم حل إقليمي

لمسائل الهجرة من خلال الحوار. والحالة لا تتطلب حلا إنسانيا فحسب، بل أيضا التعاون لحل تلك المسائل التي تتجاوز حدودنا بشكل كبير.

إن السعي إلى إيجاد حل لأوجه القصور الخطيرة التي تعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هايتي للخطر منذ وقت طويل يتطلب التزام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وحكومة الجمهورية ملتزمة بضمان مشاركة الجميع. وتشتد حاجتنا أيضا إلى الالتزام المستمر والطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي على جميع المستويات.

كما تحتاج هايتي إلى تعبئة الموارد التقنية والمالية في الأجل الطويل لضمان الاستقرار المالي للهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية الحيوية لتنميتها المستدامة. ولذلك ينبغي على وجه الاستعجال تهيئة الظروف اللازمة، بطريقة لا رجعة فيها، لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي الطويل الأجل في البلد الذي يصبو إليه شعب هايتي بشدة، وهو ما يرغب فيه بشدة المجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي يستعد فيه المجلس لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة التي يواجهها البلد، والحقيقة المتمثلة في وجوب تكييف الولاية وفقا لذلك. وبالتالي، فإن تعزيز القدرات التنفيذية لمؤسسات الأمن وإنفاذ القانون، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، يتطلب أقصى قدر من الاهتمام.

وفي هذا الصدد، نعرب عن رغبتنا في أن تركز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أساسا، على تعزيز الأمن في مكافحة العنف من خلال دعم جهود الحكومة في مجالات الأمن والاستقرار وحماية المدنيين. وهذه كلها توقعات مشروعة من جانب شعب عانى بما فيه الكفاية نتيجة عنف العصابات والاختطاف وانتشار الجريمة.

وإذ نسلم بمحدودية ما يمكن أن يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي نظرا لطبيعته الاستشارية أساسا، فإننا نأمل مخلصين أن يجري مجلس الأمن التعديلات اللازمة لولايته لمساعدة السلطات الهايتية على التصدي بفعالية لحالة انعدام الأمن الخطيرة، التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء شديد إلى المجتمع الدولي بصفة عامة ومنظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة لمواصلة تعزيز دعمها لهايتي بروح من التضامن لمساعدتها على العودة مرة أخرى إلى طريق السلام والأمن والاستقرار السياسي والتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.